

اسم عبد الله ابي والبا والامر على من السبه الاول لروى
السبح قد تربط بالاولي وذلك لئلا يصح آدم وكمان في خلق آدم من
دبه كمان اورفها بكس الاي ومثل عكس الكمان او عكس الحويل
اوفي لانه سهل للتكلم ولان التلميح يقع سرفا بلا علم بان لا
يرجع معنى الفاظ او مع كمانه او مع تركيبه ويحذف كس كبره اي
اذا كان بعد البلوغ وان حفظ قلبه والدعا بده او بدهتمه وتياكد
صوم يوم ختمه واذا المأوي ويجوز وضع المحفف ورفخانه في موضع
ترجيله في اهلها منه وحرم وضع المحفف على الارض بل لا بد من رفعه
عرقا ولو قيل انتهى بخط السيد الخ

كتاب الصلاة

اصلا صلوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبا لفا هي فعل من صل اذا دعا
كالركعة من ركعتين بالواو على لفظ المحمدي الذي قيل وانما سمى الفعل
المضموم بما لا يشتمل له على الدعاء وقبل اصله في حركة الصلوة لا في
المضارع في ركوعه وسجوده واستمر هذا اللفظ في المعنى الثاني
الذي هو الاشارة المضمومة مع عدم اشتباهه في الورد لا يفتح في نقله
عنه وانما سمى الدعاء مضموما في تشبهه بالركعة والركعة ايضا
وهو اسم مصدر اما المصدر في المصنفين كما في بيان حقيقتهما وكسبها
وحكمها وما يتكلم بها وهو افضل عما اذا ابدت الظاهرة ففرضها افضل
الفراسين ونعما افضل الوافل وافضلها الجمدة عمرها في عمرها
ثم صحبها في صحبها في الشامة القامع المذب وبعدها الصوم ثم
الحج ثم النكاح كما في خبر او ادها مطلقا ونسختها الخ
فيا معنى اللام او باقية على معناها لسمى الصلاة مع العطف فهو
لسمى كما جوابا بانها كان الاولى ان يقول او لسمى كما في شرط
مضمومة ليس هذا من تمام المترين لان شرط المنع خارج عن حيث
او لسمى كما في صلاة الاخرى اذا لا اورد فيها كالم ومثلها صلاة

المدين

المدين وقد يقال لاحاطة بقوله تعالى لان صلاة الاخرى فيها بد وهو
الاتارة لسانه وسفيرها بها كذا هذا خاص عن عرف خرسد واما
صلاة الهضرة فالقيامان فيها افعال وصلوة المدين فيها اجر الاركان
على قلبه ففهمها فعل التلب ولا حجة في اعتبار الغالب في هذه الثلاثة
على ان اعتبارها يدخل سجدة في الصلاة والشكر فالقوله افعال
ويوكتها او التوفيق باعتبار وضع الصلاة شرعا فلا يضره وضع ما منع
كفربس ومرض وقوله لان قولهم افعال وافعال اذا كان على نحو ليد
جلا في سجدة في الصلاة والشكر لا يصح لانه يقتضي افعالها لا اجزاها
فاذا كان على نحو مدخل صلاة الهضرة صح لانه كان المسار على هذا
ان يعود ويكمل صلاة الحيا والاسيت فاذا قل في هذا العام
جلا في سجدة الصلاة والشكر فبغيره على كون الاقوال والافعال
للغالب مما يجب منه فاذا ذلك يقتضي افعالها لا اجزاها وتيفيها في
قوله جلا في ذلك فكان الصواب اسما هو كان مودة الصلاة الاخرى
لما كان فيها افعال متعددة وصلوة الهضرة فيها اقوال متعددة كقوله في
ادخالها النظر للغالب وسجدة الصلاة والشكر لما كان فعلا واحدا
خارجا بصفة الجمع لان كل من التلبير والتلبير خارج في فعل واحد
ولا تدخل في الاقوال والافعال وعبارة ثم الرمي والرمي باد اي
التعريف غير مانع لحواله سجود الصلاة والشكر مع انها ليس
من انواع الصلاة وغير جامع اليه خروج صلاة الاخرى فانها
صلاة شرعية ولا اقوال فيها قال ابن العار بعد ذكره الايراد الا
ور هذا العراض محجب فاذا لم يصح بالافعال يخرج لذلك فاذا سجدت
الصلاة والشكر فقل واحد مفتوح بتلبيح ختم بتسليم وغيرها افعال
والعلم فالتميز بالافعال يخرج له في الصلاة واليه واما صلاة الاخرى
فلا ترد لئلا يرد بها هو خروج التلبير والسلم نظر فانهم
محوها بها كمان واليه لو كان ما يفتح به الشيء ليس منه لزم خروج